



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
المرحلة الرابعة

الخصصة واثارها على الدول النامية

بحث تقدم به

الطالب ابراهيم فاضل حساني

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية
والمصرفية كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في قسم
العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

م.م. نهى عادي عبد علي

للعام الدراسي

٢٠١٨ م

١٤٣٩ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لَا نَفْسٌ كُمْ
وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ
الآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا
الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةً
وَلِيُتَبَرُّوا مَا عَلَوْا تَتَبَرِّى ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الاسراء ((الآية ٧))

الإحْكَام

إِلَى

وطني الحبيب وشهداء العراق والواجب

وإِلَى

كل من صحي من أجل امن وامان هذا الوطن الحبيب

وإِلَى

كل من ساعدنا في العلم والمعرفة

إِلَى

والدي الحبيب ووالدتي الحبيبة

وإِلَى

أساتذة كلية الإدارة والاقتصاد كافة وبالخصوص الأستاذة المشرفة (نهى عادي عبد علي)

لما بذلتة من جهد في توجيهي وله الشكر والتقدير

أوجه لهم تحياتي وجهي المتواضع .. لكم منا التحية

الباحث

ب

شكر وامتنان

أقدم شكري وتقديربي الى كل من ساهم
في انتاج هذا الجهد المتواضع واخص بالذكر الأستاذ الدكتور
(حسن الشمري) رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية والـ
كافة الأساتذة في كلية الإدارة والاقتصاد وبالخصوص
تدريسيـ قسم العلوم المالية والمصرفية واخوانيـ الطلبة
والـ شعب العراق الحبيب .

الباحث

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الأية القرآنية
ب	الاهداء
ج	الشكر والتقدير
د	فهرس المحتويات
١	المقدمة
٢	المبحث الأول / منهجية البحث
١٤-٣	المبحث الثاني / ماهية الخصخصة
٣٢-٢٢	المبحث الثالث / الجانب العملي
٣٥-٣٣	المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات
٣٧-٣٦	المصادر
-	ملحق

المقدمة

يعتبر موضوع الخصخصة أحد الموضوعات الهامة في الدول النامية تبقى في المعترك مصدراً للموارد الخام وسوقاً للمنتجات المصنعة ومع معاناة الدول النامية من العجز في الموازنات العامة وترامك الديون الخارجية وتزايد البطالة مما اثر على النمو الاقتصادي وعند النظر بعمق لموضوع البحث نرى له اهمية على الحياة الاقتصادية وجوانبها بشكل عام.

عند بدأ موجة الخصخصة في دول العالم خلال النصف الثاني من العقد التاسع من القرن العشرين ، وقد كانت إنجلترا من أوائل الدول التي سبقت إلى ذلك، ثم تبعتها دول متقدمة أخرى مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وكندا وغيرها. وانتقلت موجة الخصخصة إلى الدول النامية مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي وبنغلادش ، وباكستان وتركيا ونيجيريا والعراق ومصر وغيرها . كما بدأت الدول الاشتراكية سابقاً في تبني برامج الخصخصة مثل الاتحاد السوفيتي وجمهورية التشيك والسلوفاك وبولندا وال مجر وغيرها . ولقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة للشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أثناء التمهيد لعملية إعادة جدولة ديونها "طبقاً للقواعد المعروفة لنادي باريس ونادي لندن".

المبحث الأول

منهجية البحث

اولاً: أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث للتعريف عن الخصخصة كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية
لما لها من مزايا تكمن في زيادة إيرادات الدولة وتحقيق المنافسة الكفالة الاقتصادية
والاسراع بالتحول الى اقتصاد السوق بالإضافة الى التعريف بماهية البيئة و المناسبة
لنجاح برنامج الخصخصة بأقل التكاليف الممكنة.

ثانياً : مشكلة البحث :

ترجع مشاكل المجتمع الاقتصادية وغير الاقتصادية الى تدهور القطاع الد أو
فسكلة في تناول هذه المشاكل. الأمر الذي دفع الكثير الى الاهتمام بموضوع
الخصوصة باعتباره وسيلة ناجحة في التخلص من مشكل المجتمع الاقتصادية
والاجتماعية.

ثالثاً: فرضية البحث :

أن الخصخصة هي احدى الطرق المناسبة لتحسين أداء الاقتصاد وتهيئة البيئة
الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والقانونية والمالية لضمان نجاح هذا البرنامج.

المبحث الثاني

ماهية الشخصية

أولاً: نشأة الشخصية:

ان الموجة الأولى للشخصية قد بدأت في ما جرت تاتشر في بريطانيا في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٢ بحجمها الكبير والزخم الاعلامي حولها والصراع ، حيث ان موجة الشخصية بدأت تجتاح دول العالم خلال النصف الثاني من العقد التاسع من القرن العشرين ، وقد كانت إنجلترا من أوائل الدول التي سبقت إلى ذلك، ثم تبعتها دول متقدمة أخرى مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وكندا وغيرها. (انطوان ، ٢٠٠٠ : ١٨)

بما أن المؤسسات العامة تشكل العمود الفقري لمعظم اقتصادات الدول النامية، فمن المنطقي أن تتجه الأنظار لإصلاح المؤسسات العامة كجزء من برنامج إصلاح اقتصادي شامل. وقد استخدمت الدول النامية أساليب مختلفة لإصلاح مؤسسات القطاع العام، ومن أهم تلك الأساليب وأكثرها استخداماً هو أسلوب الشخصية المير والمؤثر مع طبقة العمال فيها وبالرغم من المعارضة العالمية لتأشير إلا أنها وبأراده حديديه استطاعت أن تمضي في تطبيق سياساتها الاقتصادية وكانت الشخصية أحدى الأدوات الهامة التي اتخذتها، ذلك بانها انما تمت في إطار توجه فكري وفلسفي يتبني افكار الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد الداعين إلى اقتصاد السوق واسواح المجال أمام القطاع الخاص بالدور الأساسي في الانفتاح والازدهار الاقتصادي وبذلك سعت حكومة تاتشر في احدى انكماش دور الدولة في القطاعات الانتاجية والخدمية والخدمة التعليم العام وطلبت من الجامعات تمويل نفسها وكذلك خففت نفقات الصحة والرعاية الاجتماعية. (ثابت ، ٢٠٠٣ : ١٣)

ثانياً: مفهوم الخصخصة :-

بدأ استخدام كلمة الخصخصة (Privatization) في المملكة المتحدة في بداية عقد الثمانينات. ونسبة لحداثة مفهوم الخصخصة، فلا يوجد تعريف محدد لها في قواميس اللغة الإنكليزية، وسرعان ما انتقل مفهوم الخصخصة إلى الدول المتقدمة والنامية والتي طبقت أساليب وطرق مختلفة للخصوصة. (الدسوقي ، ١٩٩٠ : ٢٤)

وطبقاً لذلك فقد تعدد تعريف مفهوم الخصخصة ليشمل عدة أساليب ومستويات طبقة في الدول المتقدمة والنامية. فهناك عدد من الكتاب يتحدثون عن الخصخصة المؤثرة ((Effective))، وهذه تشمل بالنسبة لهم كافة أساليب ووسائل الخصخصة التي تنهي ملكية الدولة كلياً أو جزئياً وتحول الأصول كلياً أو جزئياً للقطاع الخاص، حيث يحدث في هذه الأساليب تحول الملكية وهناك عدد آخر من الكتاب يضيف لأساليب الخصخصة التي تؤثر في الملكية أساليب أخرى تؤدي إلى تحول في إدارة مؤسسات القطاع العام ((TransferofControl)). والذي قد لا تستدعي بالضرورة تحول في ملكية الدولة. أما المستوى الثالث لمفهوم الخصخصة فيتصف بالشمولية ويضيف لأساليب التي تؤثر في الملكية أو الإدارة أساليب أخرى تهدف في جملها إلى إدخال أساليب إدارة القطاع الخاص لإدارة مؤسسات القطاع العام، وهذا التعريف يعني أن الخصخصة لا تستدعي بالضرورة أي تغيير في الملكية أو الإدارة. (دردهال، ٢٠٠٣ : ٢٦)

وهناك عدد هائل من التعريفات التي تم طرحها للخصوصة تجاوز حدود مفهوم سياسة الخصخصة ذاتها ومن هذه التعريفات ما يلي تعريف البنك الدولي: زيادة مشاركة القطاع الخاص في ادارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسسيطر عليها الحكومة

او تملکها. (تعريف بادوراش ببا بانها سياسية وهي مرحله من سياسات التحرير الاقتصادي تعمل على تحويل المشروعات العامة الى المشروعات الخاصة سواء في مجال الملكية او الادارة باستخدام العديد من الأساليب المتاحة والملائمة. (عامرية ،

(٦٧ : ٢٠٠٨)

اما تعريف الخصخصة:

كما عرفت بانها سياسة تحويل الملكية العامة (الدولة) الى ملكية خاص (الأفراد او الشركات بأنواعها) ضمن ضوابط وقوانين الدولة

ثالثاً: العوامل التي ادت الى انتشار الخصخصة :-

١. العوامل الداخلية.

٢. العوامل الخارجية.

رابعاً : المتطلبات الواجب توفرها لتطبيق سياسة الخصخصة :-

١- تحرير الأسعار وسوق العمل.

٢- زيادة دعم المنافسة في السوق.

٣- تحرير النظام النقدي والمالي.

٤- تحرير القطاع الاجنبي.

فهو الاعتماد على المعرفة الجمركية المتدرجة والمتنوعة حسب نوع السلعة وهذه يحتاج إلى فترات زمنية طويلة حتى لا يلحق الضرر في الإنتاج .

العوامل الداخلية: على اثر اخفاق الملكية العامة في تحقيق اهداف منشورة واظهار عدم الكفاءة لهذا القطاع العام في اوقات متباعدة على العكس من القطاع الخاص الذي اثبت من خلال الممارسة العلمية مما دفع الفكر الاقتصادي بالاهتمام بهذه القضية، وظهرت على اثر ذلك قضايا أهمها: (النجار ، ١٩٨٨ : ٥٦)

نظريّة حقوق الملكية التي تشير الى ان الحكومة تواجه مصاعب في تقديم الحوافز المناسبة لطبقة المديرين في القطاع العام وفي مراقبة ادائهم ومن ثم ان حرية الأمر ضئيلة لدى مدربي القطاع العام بالمقارنة بنظرائهم في القطاع الخاص.

العوامل الخارجية : (حضر ، ٢٠٠٣ : ٨)

تمثلت هذه العوامل في الربط بين معلومات الدول المتقدمة للدول النامية بان تقوم الدول النامية باتباع سياسات اقتصادية ترتكز على الإصلاحات الهيكلية في اقتصادها بعد أوجه كتشيد الإنفاق وتحرير الاقتصاد واعتماد اليات السوق ودعم الأطراف المؤسسية للاستثمار واصلاح الادارة الاقتصادية والنظم القانونية والشخصية وقلة الخبرة في الدول النامية قامت هذه المؤسسات الدولية بالتأييد و تطبيق عمليات التحول الفكري الى واقع عملي في النصف الثاني من السبعينيات منها مجموعة البنك الدولي فساعد مجموعة البنك الدولي المادية والفنية من خلال:

١. اعداد استراتيجية ومنهج التطبيق للشخصية.
٢. اختيار المؤسسات المرشحة للشخصية مع توفر الدراسات والبيانات.
٣. وضع جداول زمنية لتنفيذ خطة الشخصية.

وهذا الجدول يبين عمليات الشخصية التي تمت في الدول النامية حتى اكتوبر عام ١٩٩٩ م .

(جدول رقم ٢ عمليات الشخصية في الدول النامية)

المناطق	عدد المشروعات	النسبة الى الاجمالي %
شرق اوروبا	٨٠٥	٣٧,٢
امريكا اللاتينية	٧٩٤	٣٦,٧
افريقيا	٣٨٤	١٧,٨
اسيا	١٢٢	٥,٦
الشرق الاوسط	٥٩	٢,٧
الاجمالي	٢١٦٤	% ١٠٠

ب- بنظرية الاختيار العام: (ابراهيم ، ٢٠٠٤ : ٥٨)

ونذكر هذه النظرية على ان مديري القطاع العام يمكنهم الاستحواذ على مال وسلطة ومكانة اجتماعية بالمقارنة بأقرانهم في القطاع الخاص ثم بتحالفهم مع الوزارات الالترافية لبناء جماعات صالح وهذا بدوره يؤدي الى تضخم الميزانيات الذي اصبح هدفا وكل الاهداف تعمل من اجل هذا الهدف وظهر هذا بشكل واسع في الستينات والنصف الاول من السبعينات وكل ذلك جعل الاقتصاديات عاجزة عن التكيف مع الاسعار العالمية. (ابراهيم ، ٢٠٠٤ : ٦٢)

ج- وكذلك من العوامل الداخلية التي ادت الى اتساع نطاق تطبيق الخصخصة هو رغبة الحكومات في الدول المساهمة في ترشيد الانفاق الحكومي من خلال التخلص من أعباء الدعم المادي الذي تتحمله الحكومات المنتجات وخدمات المرافق الشركات العامة وتوفير مصدر امن للأموال يمكن أن تساهم في دعم الموازنات وتغطية العجز وعلى دفع القطاع الخاص لتولي الاستثمارات في هذه الأنشطة بدلاً من القطاع الحكومي الذي يعاني من تراجع الاستثمارات والذي يحول دون التوسع في تقديم الخدمات والمنتجات لمواجهة الطلب المتزايد عليها، وقطاع الحكومي لا يستطيع الصمود امام القوى الاقتصادية العالمية بل يعتبر مسؤولاً عن كثير من امكانيات التنمية الاقتصادية والبشرية. والجدول التالي يبين الفرق بين القطاع الخاص والقطاع العام في التعامل الاقتصادي في الدول النامية فأن أهداف سياسة الخصخصة تختلف لحد كبير عن نظيرتها في الدول المتقدمة، إذ أن الهدف الأساسي من تطبيق برامج الخصخصة في الدول النامية هو محاولة علاج الأزمة الاقتصادية من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي. (الدسوقي ، ١٩٩٠ : ٣٦)

عليه فأن العديد من الدول النامية قد اضطرت تحت ضغط مؤسسات التمويل الدولية وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتبني برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، وذلك لعلاج الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت معظم تلك الدول في بداية الثمانينات. وبرامج التكييف الهيكلي هذه هي عبارة عن حزمة ((Package)) سياسات اقتصادية قد تختلف بعض الشيء من دولة لأخرى ولكنها عادةً تشمل سحب الدعم الحكومي عن السلع والخدمات ومؤسسات

القطاع العام، وتحرير أسعار السلع والخدمات (Price Liberalization)، وتخفيض قيمة العملة الوطنية (Currency Devaluation)، وتخفيض الإنفاق الحكومي (GovtExpenditure))، أضافه إلى تقليل الرقابة على النقد الأجنبي، وتحرير أسعار الفائدة حتى تكون حقيقة، هذا إلى جانب إنتهاء الحماية غير الكمركية التي تتمتع بها الصناعة المحلية وإحكام الرقابة على الائتمان، وتشجيع القطاع الخاص ليقود التنمية الاقتصادية، وذلك بإفساح المجال له في كل القطاعات التي كانت حكراً لمؤسسات القطاع العام وهذا يعرف بالخصوصية. (الربيعي، ٢٠٠٤: ٥٣)

ويعني هذا أن الخصوصية هي جزء مكمل لسياسات برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، وتهدف بصورة أساسية إلى علاج الأزمة الاقتصادية عن طريق تصحيح الأثر السالب للأداء المالي لمؤسسات القطاع العام على الموارنة العامة للدولة (Public Financial Balance))، وذلك بتقليل الدعم المالي لها وزيادة إيراداتها، أضافه إلى رفع كفاءة المؤسسات المخصصة، بافتراض أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من نظيره العام، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي للدولة.

جدول رقم ١ الفرق بين القطاع العام والخاص) نقطة المقارنة القطاع الخاص القطاع العام مرونة التغيير قطاع لديه حرية ذاتية في المصلحة الحكومية او الحرفة وهو البنك أكثر قدرة البيروقراطية الإدارية للدولة على التعامل مع البيئة تفقد الحرية الذاتية في الحرفة الاقتصادية والاجتماعية بالتبعية المباشرة لجهاز الدولة تحقيق

بقاء المشروع الهدف إلى الربح بالدرجة الأولى واستمرارية ونمو وازدهار الأولى وإنما تقديم خدمة نافعة عن طريق خدمة نافعة للمجتمع لتحصل على أرباح ملائمة يتحقق بها هدف المشروع اللوائح التي تحكم العمل اللوائح والقيود الداخلية ليست اللوائح مفروضة ويجب مفروضة من الخارج إلا الالتزام بها حرفيا.

٢ - العوامل الخارجية تمثلت هذه العوامل في الربط بين معلومات الدول المتقدمة للدول النامية
بان تقوم الدول النامية باتباع سياسات اقتصادية ترتكز على الإصلاحات الهيكلية في اقتصادها
بعد اوجه كترشيد الانفاق وتحرير الاقتصاد واعتماد اليات السوق ودعم الاطرفة المؤسسية
للاستثمار واصلاح الادارة الاقتصادية والنظم القانونية والشخصية ولقلة الخبرة في الدول النامية
قامت هذه المؤسسات الدولية بالتأييد وتطبيق عمليات التحول الفكري الى واقع عملی في النصف
الثاني من السبعينيات منها مجموعة البنك الدولي فساعد مجموعة البنك الدولي المادية والفنية من
خلال. (حضر حسان ، ٢٠٠٣ : ٨)

- ١- اعداد استراتيجية ومنهج التطبيق للشخصية.
- ٢- اختيار المؤسسات المرشحة للشخصية مع توفر الدراسات والبيانات.
- ٣- وضع جداول زمنية لتنفيذ خطة الشخصية.

الوعاء التنظيمي للشخصية:

اولا : أساليب الشخصية هناك اساليب متعددة يمكن من خلالها تطبيق الشخصية
ويمكن للدولة اختيار من بين هذه الأساليب المتعددة بما يتاسب مع ظروف الاقتصاد،

وطبيعة النشاط وظروف المشروع الذي يخضع لعملية الخخصصة ويمكن حصرها في

الأساليب الرئيسية لتطبيق الخخصصة بما يلي:

١- الطرح العام للأسهم.

٢- الطرح الخاص للأسهم.

٣- بيع الأصول.

٤ - اتاحة فرص النمو للاستثمارات الخاصة داخل المشروعات المشتركة.

٥- البيع الى العاملين بالمشروعات.

٦- عقود الاجار والادارة.

٧- نظام الكوبونات المشاركة لطبقات محدودة الدخل وفيما يلي عرض موجز لكل

اسلوب على حده: (الدسوقي ، ١٩٩٥ : ٣)

(١) الطرح العام للأسهم ها حيث تقوم الحكومة بطرح اسهم للمشروع العام للبيع في البورصة

ويمكن ان تطرح الحكومة كل اسهم المشروع للبيع وفي هذه الحالة يتحول المشروع من

مشروع عام إلى مشروع خاص ويمكن أن تطرح جزء من اسهم المشروع العام وبذلك يتحول

المشروع إلى مشروع مشترك وهذا الأسلوب من افضل اساليب الخخصصة لأنه يعمل على

توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع وي العمل على تنشيط وتطوير سوق راس المال وعدم

احتكار مستثمر او مجموعة من المستثمرين للمشروعات العامة الخاضعة للخصوصة وهذا

الأسلوب يناسب المشروعات ذات الحجم الكبير.

(٢) الطرح الخاص للاسهم يتم هنا طرح المشروع للبيع لصالح مجموعة من المستثمرين او مؤسسات خاصة ويتم ذلك من خلال اتباع نظام المزادات او العطاءات ويمكن للحكومة بيع كامل المشروع او جزء منه وفقا للصالح العام. وهذه الطريقة اتبعت في فرنسا. وهي مناسبة للشركات الحجم الصغير بالنسبة للطرح العام.

(٣) بيع الأصول حيث تقوم الحكومة بتصفية المشروع العام وبيع أصوله في مزاد علني او من خلال عطاءات ويمكن للحكومة أيضا أن تستخدم هذه الأصول للاسهم في انشاء شركات جديدة واحتفاظها بجزء من الملكية من خلال حصولها على اسهم في المشروع الجديد وتلجم الحكومة الى هذه الأسلوب في حالة وجود مديونية كبيرة قائمة على المشروع العام او عدم وجود مستثمرين للمشروع الخاص للشخصية. وهذه الأسلوب ينتشر في الدول النامية.

(٤) اتاحة فرص نمو الاستثمارات الخاصة داخل المشروعات المشتركة هنا تلجم الحكومة الى اتاحة الفرص لرأس المال الخاص في المساهمة في راس المال الشركة العامة وبالتالي تحول الشركة إلى شركة مشتركة وذلك دون أن تتخلص الحكومة من اسهامها الأصلية وضمن هذه الأسلوب يتلائم مع الشركات التي تمكن مشاكلها في التمويل بصفة اساسية)

(٥) البيع الى العاملين بالمشروع تحويل الشركة العامة إلى شركة خاصة من خلال تمليكها الى العاملين بالشركة وهذا يتحمل عدم قدرة العاملين على شراء اسهم الشركة ومما يتطلب كشرط ضروري أن تتوافر للعاملين الاداريين فرص الحصول على الائتمان وقد يكون الائتمان من مصادر متعددة مثل بنك او مستثمرين يدخلون كمعرضين أو ضامنين للعمالة وفي نفس الوقت يمتلكون جزء اخر من أسهم الشركة. والمثال على هذه الشركة .

في فرنسا التي امتلك في عام ١٩٨٧ م. العاملون فيها ٥٠٪ من اسهمها بغرض مضمون من ستة مستثمرين تملکوا الـ ٥٠٪ الباقيه ويتلائم هذا الأسلوب مع الدول التي تواجه صعوبة في تطبيق الشخصية، بسبب معارضه اتحادات العمال وتخوفهم من فقدان العمال لوظائفهم

(٦) عقد الايجار والادارة يستند هذا الأسلوب الى فكرة ان الاصول الثابتة من مباني ومعدات التحقق رحا الا عند استخدامها وليس فقط بامتلاكها دون استخدام ويقوم هذا الأسلوب على اساس فكرة فصل الملكية عن الادارة حيث تظل الملكية العامة للمشروع الخاضع للشخصية قائمة ولكن تتعاقد الحكومة مع شركة تستأجر الشركة العامة مقابل مبلغ نقدی وفق شروط معينة او قد تتعاقد الحكومة مع شركة الادارة الشركة العامة وتعهد شركة الادارة بتحقيق أهداف معينة وتحصل الشركة القائمة بالإدارة على مبلغ سنوي وهذا الأسلوب يستخدم حتى تتحقق الارباح للشركة ويتحسن مركزها المالي ثم تتبع اسلوب اخر للشخصية. (ثابت عبدالحميد ، ٢٠٠٣ : ٢٥)

(٧) نظام مقايضة الديون باسهم في المشروعات العامة يقوم هذا الأسلوب على فكرة استبدال الدائنين لمدينيهم بحصص ملكية في بعض المشروعات التي يتم تخصيصها وقد تكون المقايضة بشكل مباشر بين المدين والدائن او من خلال طرف ثالث من خلال قيام الدولة او البنك الدين ببيع القرض القائم على الدولة المدينة بخصم قد يصل مثلا الى ٣٥٪ الى مستثمر، غالبا ما يكون شركة متعددة الجنسيات تحصل على قيمة الدين من البنك المركزي بقيمة الاسمية او بخصم متواضع بالعملة المحلية ويسعر الصرف السائد في السوق، ثم تحصل الشركة او

المستثمر باستخدام هذه العملة المحلية على اسهم في الدولة المدينة، ويناسب هذه الأسلوب الدولة التي تعاني من عبء المديونية وترغب في حفظها.

(٨) نظام الكوبونات لمشاركة الطبقات محدودة الدخل. هدف هذه الأسلوب توسيع مشاركة المجتمع في ملكية الأصول المباعة من خلال نويع صكوك او اسهم الشركة المباعة، وهذا الأسلوب يناسب اقتصاديات الدول النامية لما يتسم به من كثرة الفقرة وحاجة الدول لتوسيع قاعدة الملكة ومساعدة الطبقات الفقيرة. (ثابت عبدالحميد

(٢٥ : ٢٠٠٣ ،

(٩) نظام مقايضة الديون بأسهم في المشروعات العامة يقوم هذا الأسلوب على فكرة استبدال الدائنين لمدينيهم بحصص ملكية في بعض المشروعات التي يتم تخصيصها وقد تكون المقايضة بشكل مباشر بين المدين والدائن او من خلال طرف ثالث من خلال قيام الدولة او البنك الدين ببيع القرض القائم على الدولة المدينة بخصم قد يصل مثلا الى ٣٥٪ الى مستثمر، غالبا ما يكون شركة متعددة الجنسيات تحصل على قيمة الدين من البنك المركزي بقيمة الاسمية او بخصم متواضع بالعملة المحلية ويسعر الصرف السائد في السوق، ثم تحصل الشركة او المستثمر باستخدام هذه العملة المحلية على اسهم في الدولة المدينة، ويناسب هذه الأسلوب الدولة التي تعاني من عبء المديونية وترغب في حفظها.

(ثابت عبدالحميد ، ٢٠٠٣ : ٢٥)

(١٠) نظام الكوبونات لمشاركة الطبقات محدودة الدخل. هدف هذه الأسلوب توسيع

مشاركة المجتمع في ملكية الأصول المباعة من خلال توزيع صكوك أو أسهم

الشركة المباعة، وهذا الأسلوب يناسب اقتصاديات الدول النامية لما يتسم به من كثرة

الفقرة وحاجة الدول لتوسيع قاعدة الملكة ومساعدة الطبقات الفقيرة. (ثابت عبدالحميد

(٢٥ : ٢٠٠٣ ،

ثانياً: الأهداف الاقتصادية للشخصية هي الاهداف الموجودة قبل تطبيق الشخصية:

فهذه الأهداف تؤثر في نموذج التحول واساليب الشخصية وفي التوقيت الزمني للتنفيذ.

تدل معظم التجارب على تركيز الاهداف الاقتصادية التي تريدها الدولة من جراء تطبيق

الشخصية في ن الزيادة المنافسة وتحسين الأداء او الكفاءة الاقتصادية فزيادة الكفاءة يستند إلى

عاملين هما: زيادة المنافسة وتغيير نمط الملكية والمنافسة. كذلك تقترن بعوامل أخرى تعمل على

زيادة الكفاءة الاقتصادية للمنشآت مثل.

أ- تضاؤل التداخل الاداري من قبل في قرارات المنشآت.

ب- اقبال المنشآة لضوابط عمل السوق في تدبيرها للتحول وايراداتها مع ربط الأجر بالزيادة

في الانتاجية.

ج- وجود اطار تنظيمي توفره الدولة لحماية المنافسة.

• تنشيط وتطوير اسواق المال سوق المال يتكون من سوقين هما: سوق النقد تتداول من خلاله

النقود والسنداط قصيرة الأجل .وسوق راس المال تتداول فيه الأوعية طويلة الأجل والأسهم

والسندات، فالعلاقة بين الخصخصة واسواق راس المال علاقة مزدوجة فهي توفر المال للمنشأة التي تخضع للخصوصية، ثم تساعد راس المال في عملية تقييم المنشأة من خلال تحديد قيمة الاسهم المطروحة وفقاً للعرض والطلب في البورصة

- توسيع قاعدة الملكية يمكن للشخصية أن تؤدي إلى توسيع قاعدة الملكية لغير الشعب من خلال طرح اسهم الاكتتاب العام في البورصة، وهذا يشجع صغار المستثمرين على شراء الأسهم والتي تزيد الدخل والثروة وتحتاج بالخصوصية
- خفض العجز المالي للحكومة. إن سبب العجز المالي هو القطاع الذي تتولى أمره الدولة التي تلغا لمصادر مختلفة لسد هذا العجز، فتطبيق الشخصية يعني توقف الحكومة عن تحمل أي خسائر نتيجة بيع الشركات الخاسرة زيادة حصيلة الضرائب بنفس زيادة حجم الشركات الرابحة الخاضعة للضريبة، والشخصية تؤثر على ميزان المدفوعات من خلال شراء مستثمرين أجانب لأصول محلية وهذا تحويل موارد مالية خارجية لداخل الدولة وامكانية تحسين الصادرات للدولة وتوفير العملات الأجنبية لها نتيجة زيادة الموارد المالية المتداولة لداخل الدولة وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات

المبررات الاقتصادية:

وتعتبر قضية الخصخصة أو دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في القطاع الزراعي في الدول النامية من القضايا المهمة التي أثارتها تجربة التحرير والتعديلات الهيكلية ، وتدور المناقشات في هذا الخصوص حول محورين أساسيين يتمثلان في مبررات الخصخصة على أساس خفض الإنفاق الحكومي وأيضاً على أساس رفع الكفاءة الاقتصادية. (عامرية ، ٢٠٠٨ : ٧١)

أولاً: خفض الإنفاق الحكومي:

بعد الهدف من خفض الإنفاق الحكومي أحد المتطلبات الأساسية لهيكلة الاقتصاد في المدى البعيد. وتتبع أهمية خفض الإنفاق الحكومي من أن معظم الدول النامية تعاني عجزاً في ميزانها التجاري وفي ميزان مدفوعاتها، مما أدى إلى تفاقم الديون الخارجية بوتيرة متزايدة. وفي مثل هذه الحالة، فإن تبرير عملية الخصخصة بخفض الإنفاق الحكومي يعتبر مقبولاً. يعتقد أيضاً أن الإيرادات العامة في الدول منخفضة الدخل غير مناسبة من ناحية هيكلية لمقابلة احتياجات التنمية، وبما أن مصادر التمويل الخارجية قد جفت وأصبح العجز في الميزانية غير محتمل، فإنه على الدولة وضع أولوياتها بصورة صحيحة والحد من الإنفاق على المجالات التي لا يعتبر وجودها فيها ضرورياً. وبدلاً من أداء عدة أشياء بكفاءة منخفضة فإنه على الدولة الاتجاه نحو عمل نشط محدود بكفاءة عالية .

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض الأديبيات تشير إلى أنه في الغالب على المدى القصير، تذهب الوفورات التي تتحققها الدول النامية في إنفاقها العام لخدمة الديون ولا يتوقع إن تؤدي عائدات عملية الخصخصة إلى زيادة الإنفاق على المجالات ذات الأولوية في المدى القريب.

ثانياً: زيادة الكفاءة الاقتصادية : (عامرية ، ٢٠٠٨ : ٧٦)

يعتبر رفع الكفاءة الاقتصادية عن طريق خصخصة مؤسسات القطاع العام ، الهدف الأساسي لبرامج الإصلاح. هذا وان الكفاءة الاقتصادية تتكون من الكفاءة الإنتاجية وكفاءة عملية الخصخصة. وتحقق كفاءة تخصيص الموارد عندما تعكس الأسعار النسبية للموارد قيمتها الحقيقية أو قيمة الندرة لتلك الموارد أو قيمة الفرص البديلة لها. ويعتمد هدف الكفاءة الإنتاجية على مقدرة المؤسسات على إنتاج نفس الكميه بأدنى حد من التكاليف أو بإنتاج كمية اكبر من المنتج بنفس التكاليف. واستناداً على ذلك، فأن هدف رفع الكفاءة الاقتصادية يعتمد على المكتسبات المتعلقة بالكفاءة التوزيعية وأيضاً على المكتسبات المتعلقة بالكفاءة الإنتاجية. (عامرية ، ٢٠٠٨ : ٧٧)

يعتقد مؤيدو الخصخصة بأن المؤسسات العامة تتميز بعدم كفاءة أكبر في عملياتها الداخلية إذا ما قورنت بالمؤسسات الخاصة. وذلك يرجع إلى عدة أسباب منها أن المؤسسة العامة غالباً ما تكون محمية من المنافسة، مما يؤدي إلى استخدام المدخلات بصورة لا تؤدي إلى تحقيق الحد الأعلى من الإنتاج. ويعتقد المؤيدون أيضاً بأن المؤسسة العامة غالباً ما تتحصل على رأس المال بصورة مدعومة، مما يؤدي إلى

استخدامه بصورة لا تعكس تكاليفه الحقيقة. وترى مدرسة حقوق الملكية أن حافز الإدارة لتعظيم الربحية وتقليل التكاليف يكون ضعيفاً في حالة الملكية العامة، وذلك لأن البيروقراطية وغياب حملة الأسهم الذين يكون لديهم مصلحة في تعظيم الأرباح، يقلل الضغط على الإدارة في السعي لتحقيق كفاءة الأداء وتحقيق الحد الأعلى من الربحية.

وتقول وجهة نظر أخرى في أدبيات الخصخصة، أن عدم كفاءة القطاع العام يرجع في الحقيقة إلى عدة أسباب لا علاقة لها بالأسباب الاقتصادية. فكما هو معلوم أن للمؤسسات العامة أهدافاً اجتماعية غالباً ما يتضارب تحقيقها مع أهداف الكفاءة الاقتصادية، فمثلاً في الغالب ما يتضخم هيكل المؤسسات العامة بهدف خلق فرص العملة. وفي هذه الحالة فهي تساهم في إعادة توزيع الدخل بصورة أفضل وفي تحقيق مستوى أفضل من الرفاهية الاجتماعية، ولنفس الأسباب فإن المؤسسات العامة لا تعتمد الأسس التجارية في عملها بل تقوم بتقديم الخدمة أو السلعة بأثمان لا تعكس تكاليفها الفعلية، كذلك أن إدارة مؤسسات القطاع العام تعاني من الروتين والبيروقراطية مما قد يكون السبب الحقيقي وراء عدم كفاءتها. (عامرية ، ٢٠٠٨ : ٨٦)

وكما تقول الأدبait، فإن للخصوصة مدلولات هامة فيما يتعلق بالكفاءة التوزيعية للموارد، والتي يمكن تحقيقها حينما تعكس الأسعار النسبية للموارد قيمتها الحقيقة. غير أن البعض يرى أن الشرط الأساسي لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد تحت ضل الخصخصة هو حرية حركة المنشآت، بحيث تخرج من القطاعات ذات العائد الضعيف إلى القطاعات الأكثر ربحية. وتجد بعض الأدبait صعوبة في تقبل الاعتقاد السائد بأن

كفاءة توزيع الموارد سوف تتحسن بتطبيق الخصخصة، حيث تعتبر الكفاءة التوزيعية أحد مهام هيكل السوق وليس شكل الملكية (5).

ويرى هؤلاء أن درجة التنافس في القطاع المعنوي لها وقع إيجابي أكثر من الخصخصة، وبالتالي فإن زيادة درجة التنافس بالقليل من المؤسسات الاحتكارية يصبح هدفاً هاماً في سبيل تحقيق مكتسبات الكفاءة الكلية، وبطريقة أكثر وضوحاً، فإن تحويل المؤسسات الاحتكارية العامة إلى مؤسسات احتكارية خاصة سوف لن يؤدي إلى تحسن في الكفاءة التوزيعية. (هندي، ١٩٩٦ : ٢٩)

(جدول رقم ١ الفرق بين القطاع العام والخاص)

نقطة المقارنة	القطاع الخاص	القطاع العام
مرونة التغيير	قطاع لديه حرية ذاتية في الحركة وهو البنك أكثر قدرة على التعامل مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية	المصلحة الحكومية او البيروقراطية الإدارية للدولة تفقد الحرية الذاتية في الحركة بالتبعية المباشرة لجهاز الدولة
الهدف	تحقيق بقاء المشروع واستمراره ونمو وازدهار عن طريق خدمة نافعة للمجتمع لتحصل على أرباح ملائمة يتحقق بها هدف المشروع	لا تهدف إلى الربح بالدرجة الأولى وإنما تقديم خدمة نافعة للمجتمع
اللوائح التي تحكم العمل	اللوائح والقيود الداخلية ليست مفروضة من الخارج إلا القليل لذلك يمكن تغييرها	اللوائح مفروضة ويجب الالتزام بها حرفياً ومن الصعب تغييرها

٢ - العوامل الخارجية تمثلت هذه العوامل في الربط بين معلومات الدول المتقدمة للدول النامية بان تقوم الدول النامية باتباع سياسات اقتصادية ترتكز على الإصلاحات الهيكلية في اقتصادها بعد اوجه كترشيد الانفاق وتحرير الاقتصاد واعتماد اليات السوق ودعم الاطرفة المؤسسية للاستثمار واصلاح الادارة الاقتصادية والنظم القانونية والشخصية ولقلة الخبرة في الدول النامية قامت هذه المؤسسات الدولية بالتأييد وتطبيق عمليات التحول الفكري الى واقع عملي في النصف الثاني من السبعينات منها مجموعة البنك الدولي فساعد مجموعة البنك الدولي المادية والفنية من خلال .

١- اعداد استراتيجية ومنهج التطبيق للشخصية.

٢- اختيار المؤسسات المرشحة للشخصية مع توفر الدراسات والبيانات.

٣- وضع جداول زمنية لتنفيذ خطة الشخصية.

وهذا الجدول يبين عمليات الشخصية التي تمت في الدول النامية حتى اكتوبر عام ١٩٩٩م.

(جدول رقم ٢ عمليات الشخصية في الدول النامية)

المنطقة	عدد المشروعات	النسبة الى الإجمالي %
شرق اوروبا	٨٠٥	٣٧,٥
أمريكا اللاتينية	٧٩٤	٣٦,٧
افريقيا	٣٨٤	١٧,٨
آسيا	١٢٢	٥,٦
الشرق الأوسط	٥٩	٢,٧
الإجمالي	٢١٦٤	% ١٠٠

المبحث الثالث

الجانب العملي

ـ عرض وتحليل نتائج البحث:

المعاجلة الإحصائية: بعد توزيع استبانة الدراسة جمعت استجابات أفراد عينة الدراسة ، وحولت الإجابات إلى نسب مئوية لإيجاد الفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة وفقا لفقرات الاستبانة.

تحليل النتائج : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المخصصة على نتائج شركة الإسمنت الأردنية التي تم خصخصتها ، و لتحقيق هذا المهد تم تطوير أداة لاستطلاع آراء أفراد عينة الدراسة ، ومن ثم ثمت إجراءات تصحيح الأداة وإدخال البيانات إلى الحاسوب، وبعد ذلك تم إجراء التحليل الإحصائي المناسب لاختبار فرضيات الدراسة .

خصائص عينة البحث: بيان خصائص عينة الدراسة ، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة، وذلك على النحو التالي :-

(1)- **المسمى الوظيفي :** ويوضح الجدول رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي .

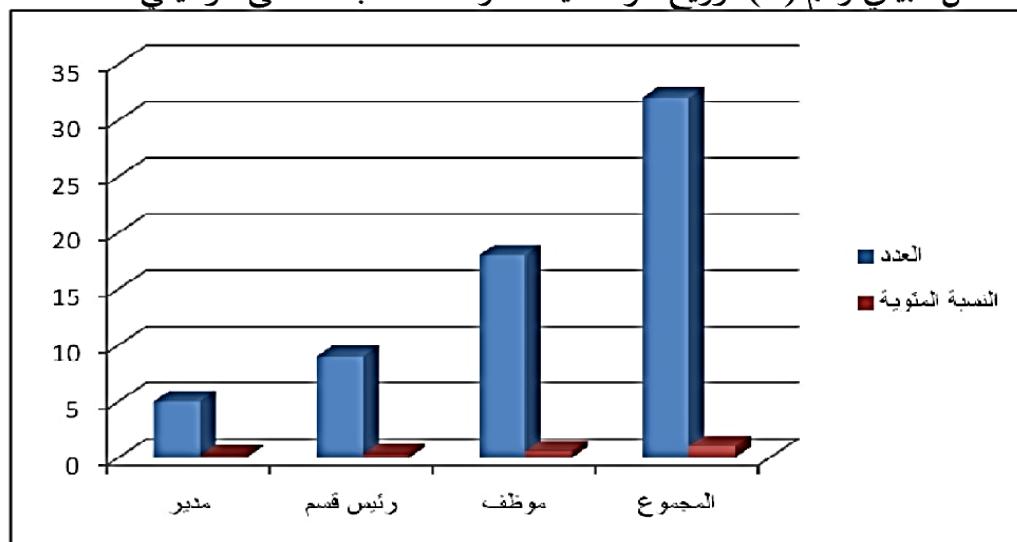
الجدول رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	النسبة المئوية (%)	النوكوار
مدير	15.63	5
رئيس قسم	28.13	9
موظف	56.24	18
المجموع	100	32

يبين الجدول أعلاه أن عدد الموظفين أعلى من عدد المدراء ورؤساء الأقسام، حيث بلغ عددهم

(18) فرد وبنسبة مقدارها (56.24%)، في حين كان عدد المدراء ورؤساء الأقسام (14) فرد وبنسبة مقدارها (43.76%).

الشكل البياني رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي



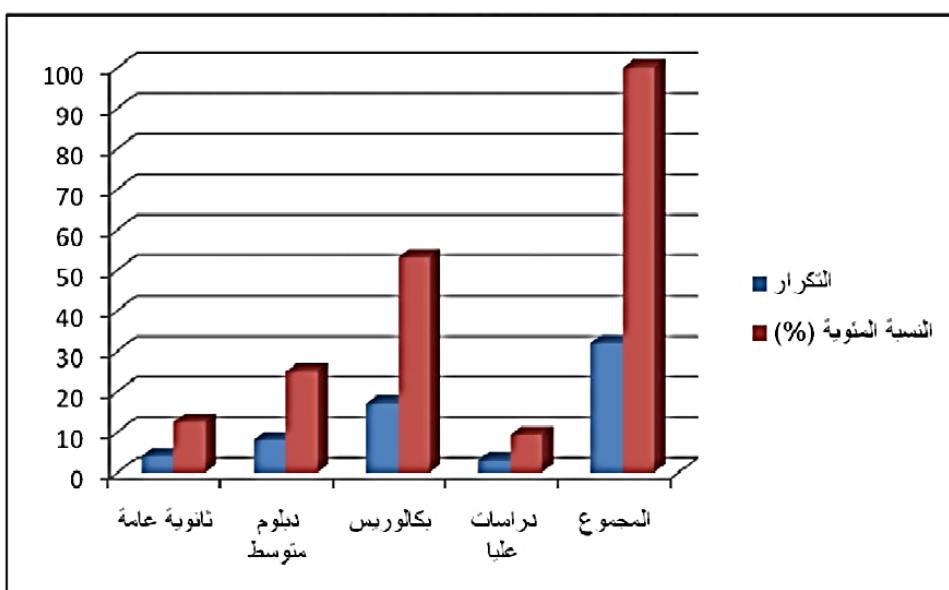
(2)- المستوى العلمي: ويوضح الجدول رقم (4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى العلمي.

الجدول رقم (4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى العلمي

المستوى العلمي	النسبة المئوية (%)	النكرار
ثانوية عامة	12.5	4
دبلوم متوسط	25	8
بكالوريوس	53.13	17
دراسات عليا	9.38	3
المجموع	100	32

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى نسبة كانت للأفراد الذين هم من حملة درجة البكالوريوس حيث بلغ عددهم (17) فرد وبنسبة مقدارها (53.13%)، وتليها في الأهمية نسبة الأفراد الذين هم من حملة درجة الدبلوم المتوسط حيث بلغت نسبتهم (25%) ، كما كانت نسبة الأفراد الذين هم من حملة شهادة الثانوية العامة (12.5%) ، في حين كانت أدنى نسبة للأفراد الذين هم من حملة الدراسات العليا بنسبة مقدارها (9.38%).

الشكل البياني رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى العلمي



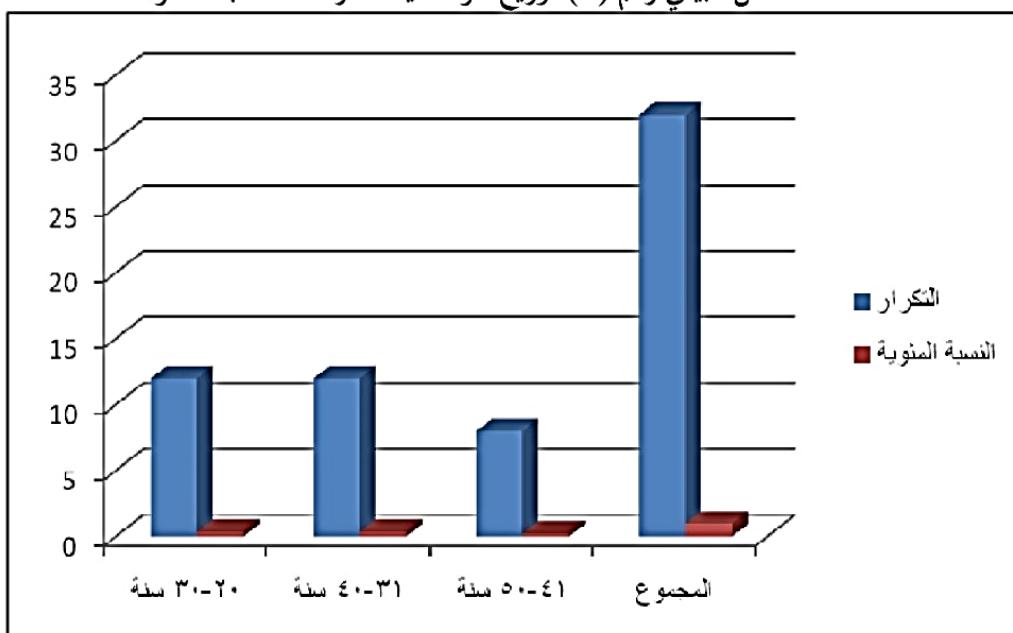
(3)- العمر: ويوضح الجدول رقم (5) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر.

الجدول رقم (5) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

النسبة المئوية	النكرار	العمر
37.5	12	30-20 سنة
37.5	12	40-31 سنة
25	8	50-41 سنة
100	32	المجموع

نلاحظ من الجدول السابق أن الأعمار لأفراد عينة الدراسة كانت مختلفة حيث بلغ عدد الأفراد الذين أعمارهم من 20-30 سنة (12) فرد وبنسبة (37.5%) ، و بلغ عدد الأفراد الذين تتراوح أعمارهم من (31-40) نفس عدد ونسبة الفئة السابقة ، في حين كانت أدنى نسبة أعمار والتي تتراوح ما بين (41-50) سنة حيث بلغ عددهم (8) أفراد و بنسبة مقداره (25%).

الشكل البياني رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر



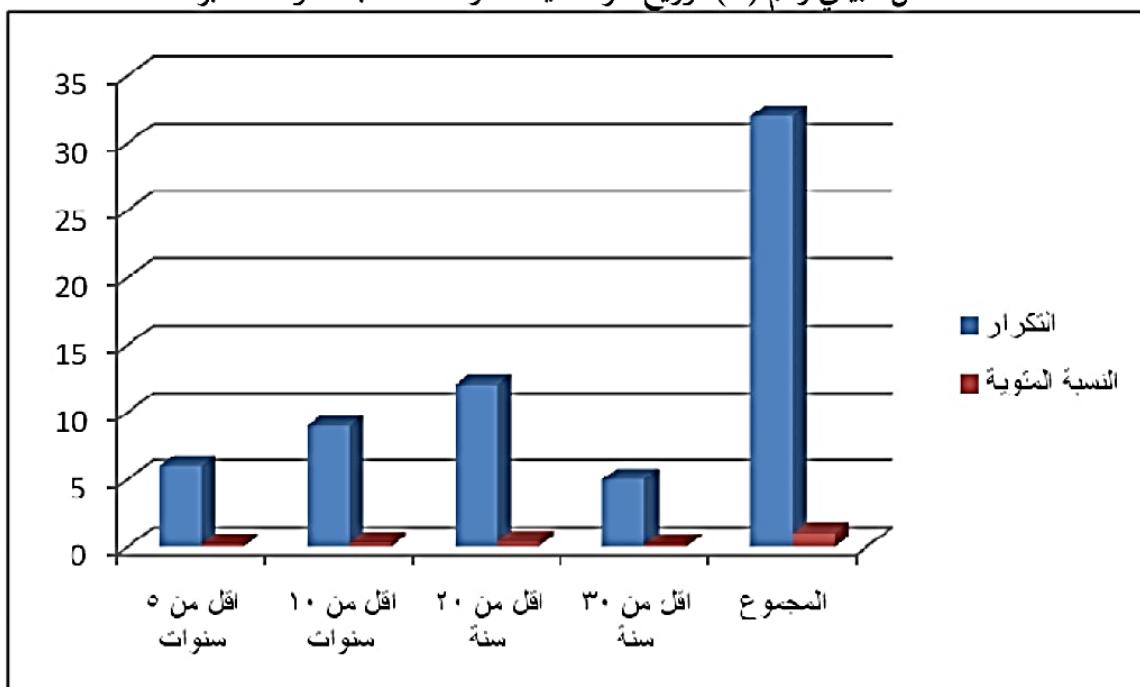
(4)- سنوات الخبرة: ويوضح الجدول رقم (6) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة.

الجدول رقم (6) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة
18.74	6	اقل من 5 سنوات
28.13	9	اقل من 10 سنوات
37.5	12	اقل من 20 سنة
15.63	5	اقل من 30 سنة
100	32	المجموع

يبين الجدول أعلاه أن الاتجاه في عامل الخبرة كان لصالح الأفراد الذين تقل خبرتهم عن (20) سنة وتزيد عن (10) سنوات حيث بلغ عددهم (12) فرد وبنسبة مقدارها (37.5%)، وبلغ عدد الأفراد الذين خبرتهم من (5-10) سنوات (9) فرد وبنسبة (28.13%)، وبلغ عدد الأفراد الذين خبرتهم عن (5) سنوات (6) أفراد وبنسبة (18.74%) في حين كان أدنى اتجاه لصالح الأفراد الذين خبرتهم أقل من (30 سنة - وأكثر من 20 سنة) حيث بلغ عددهم (5) أفراد وبنسبة مقدارها (15.63%).

الشكل البياني رقم (4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة



↙ اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: لا تؤثر الخصخصة على ارتفاع مستوى الرفاه لدى العاملين في الشركة.

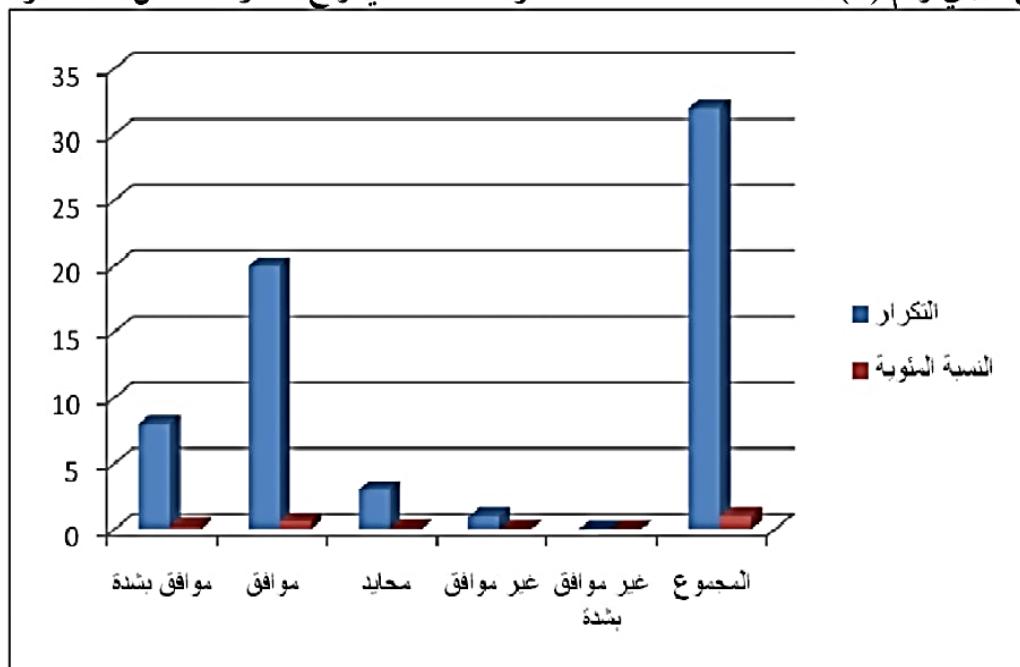
ولاختبار الفرضية فقد تم طرح السؤال التالي الوارد في الفقرة 1 من الاستبانة والذي ينص "اعتقد أن خصخصة الشركة ساهمت في رفع مستوى الدخل لدى الفرد "، وعليه فان الجدول التالي يبين نتائج اختبار عينة الدراسة لإثبات الفرضية أو نفيها .

الجدول رقم (7) : "اعتقد أن خصخصة الشركة ساهمت في رفع مستوى الدخل لدى الفرد "

النسبة المئوية	النكرار	الفقرة 1
25	8	موافق بشدة
62.5	20	موافق
9.38	3	محايد
3.13	1	غير موافق
0	0	غير موافق بشدة
100	32	المجموع

يشير الجدول أعلاه إلى وجود تأثير للخصوصة على ارتفاع مستوى الرفاه لدى العاملين في الشركة، حيث بلغ عدد الموافقين بشدة والموافقين من افراد العينة (28) فرد وبنسبة (87.5%) على ان هناك تأثير للخصوصة على ارتفاع مستوى الرفاه لدى العاملين في الشركة في حين بلغ عدد المحايدين وغير موافقين وغير موافقين بشدة على وجود هذا التأثير (4) فرد وبنسبة (12.5%) من افراد عينة الدراسة وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الأولى للدراسة والتي تنص على (لا تؤثر الخصخصة على ارتفاع مستوى الرفاه لدى العاملين فيها)، ونقبل الفرضية البديلة (وجود تأثير للخصوصة على ارتفاع مستوى الرفاه لدى العاملين فيها).

الشكل البياني رقم (5) : "اعتقد أن خصخصة الشركة ساهمت في رفع مستوى الدخل لدى الفرد "



الفرضية الثانية: لا تؤثر الخصخصة على الأمان الوظيفي للعاملين في الشركة .

ولاختبار الفرضية فقد تم طرح السؤال التالي الوارد في الفقرة 2 من الاستبانة والذي ينص "اعتقد أن خصخصة الشركة ساهمت في زيادة الأمان الوظيفي لدى العاملين لديها " ، وعليه فان الجدول التالي يبين نتائج اختبار عينة الدراسة لإثبات الفرضية أو نفيها .

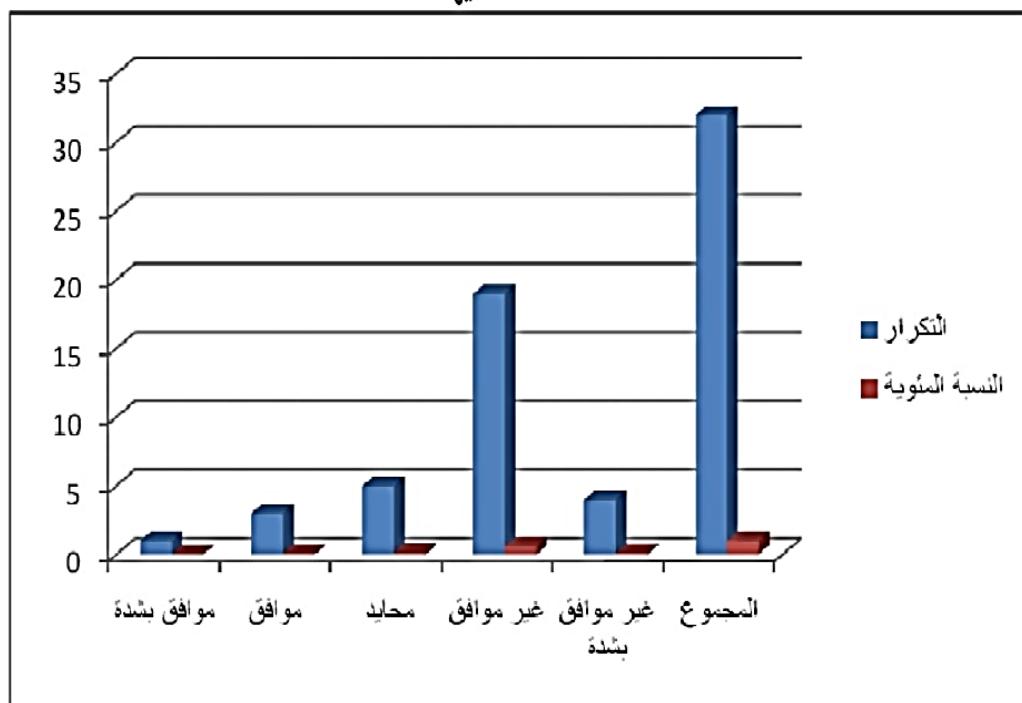
الجدول رقم (8) : "اعتقد أن خصخصة الشركة ساهمت في زيادة الأمان الوظيفي لدى العاملين لديها"

نسبة المئوية	النكرار	الفقرة 2
3.13	1	موافق بشدة
9.38	3	موافق
15.63	5	محايد
59.38	19	غير موافق
12.5	4	غير موافق بشدة
100	32	المجموع

يشير الجدول أعلاه إلى وجود تأثير للشخصية على الأمان الوظيفي للعاملين في الشركة حيث بلغ عدد المحايدين والغير موافقين وغير موافقين بشدة على مساعدة الشخصية في زيادة الأمان الوظيفي للعاملين في الشركة (28) فرد وبنسبة (87.5%) من أفراد عينة الدراسة في حين بلغ عدد الموافقين بشدة والموافقين على هذه المساعدة من أفراد العينة (4) أفراد وبنسبة (12.5%) وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الثانية للدراسة والتي تنص على (لا تؤثر الشخصية على الأمان الوظيفي للعاملين في الشركة)، ونقبل الفرضية البديلة (وجود تأثير للشخصية على الأمان الوظيفي للعاملين في الشركة).

الشكل البياني رقم (6) : "اعتقد أن شخصية الشركة ساهمت في زيادة الأمان الوظيفي لدى العاملين

"لديها"



الفرضية الثالثة: لا تؤثر الشخصية على ارتفاع أرباح الشركة.

"ولاختبار الفرضية فقد تم طرح السؤال التالي الوارد في الفقرة 3 من الاستبانة والذي ينص "اعتقد أن الشخصية ساهمت في رفد الشركة بإدارات جديدة ساهمت في زيادة الأرباح"

وعليه فان الجدول التالي يبين نتائج اختبار عينة الدراسة لإثبات الفرضية أو نفيها .

اعتقد أن الشخصية ساهمت في رفد الشركة بإدارات جديدة ساهمت في زيادة الأرباح

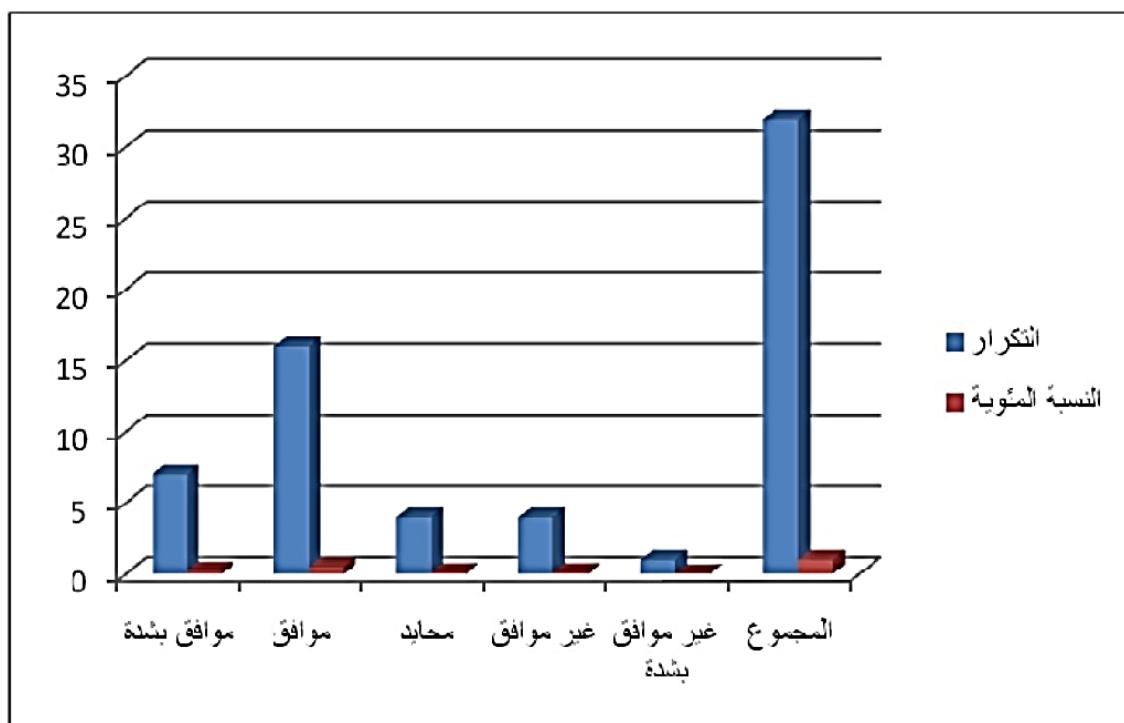
الجدول رقم (9) : " اعتقد أن الخصخصة ساهمت في رفد الشركة بإدارات جديدة ساهمت في زيادة

"الأرباح"

النسبة المئوية	التكرار	الفقرة 3
21.88	7	موافق بشدة
50	16	موافق
12.5	4	محايد
12.5	4	غير موافق
3.13	1	غير موافق بشدة
100	32	المجموع

يشير الجدول أعلاه إلى وجود تأثير للخصوصية على زيادة الأرباح من وجهة نظر العاملين في الشركة، حيث بلغ عدد الموافقين بشدة والموافقين على هذا التأثير من أفراد العينة (23) أفراد وبنسبة (71.88%) في حين بلغ عدد المحايدين وغير موافقين وغير موافقين بشدة على تأثير الخصخصة على زيادة الأرباح (9) أفراد وبنسبة (28.12%) من أفراد عينة الدراسة وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الثالثة للدراسة والتي تنص على (لا تؤثر الخصخصة على ارتفاع أرباح الشركة)، ونقبل الفرضية البديلة (وجود تأثير للخصوصية على زيادات أرباح الشركة).

الشكل البياني رقم (7): "اعتقد أن الخصخصة ساهمت في رفد الشركة بإدارات جديدة ساهمت في زيادة الأرباح"



الفرضية الرابعة: لا تؤثر الخصخصة على البطالة في المجتمع وعلى عدد العاملين في الشركة التي تم خصخصتها.

ولاختبار الفرضية فقد تم طرح الأسئلة التالية الواردة في الفقرتين 4 و 5 من الاستبيان واللتان تنصان على : "اعتقد أن الشركة بعد الخصخصة ساهمت في زيادة مشكلة البطالة لدى المجتمع ". "اعتقد أنه نتيجة للتطور التكنولوجي للشركة أدى إلى خفض الأيدي العاملة لديها " .

وعليه فان الجدول التالي يبين المتوسط الحسابي لنتائج اختبار عينة الدراسة لاثبات الفرضية أو نفيها من خلال الإجابة على الفقرتين 4 و 5.

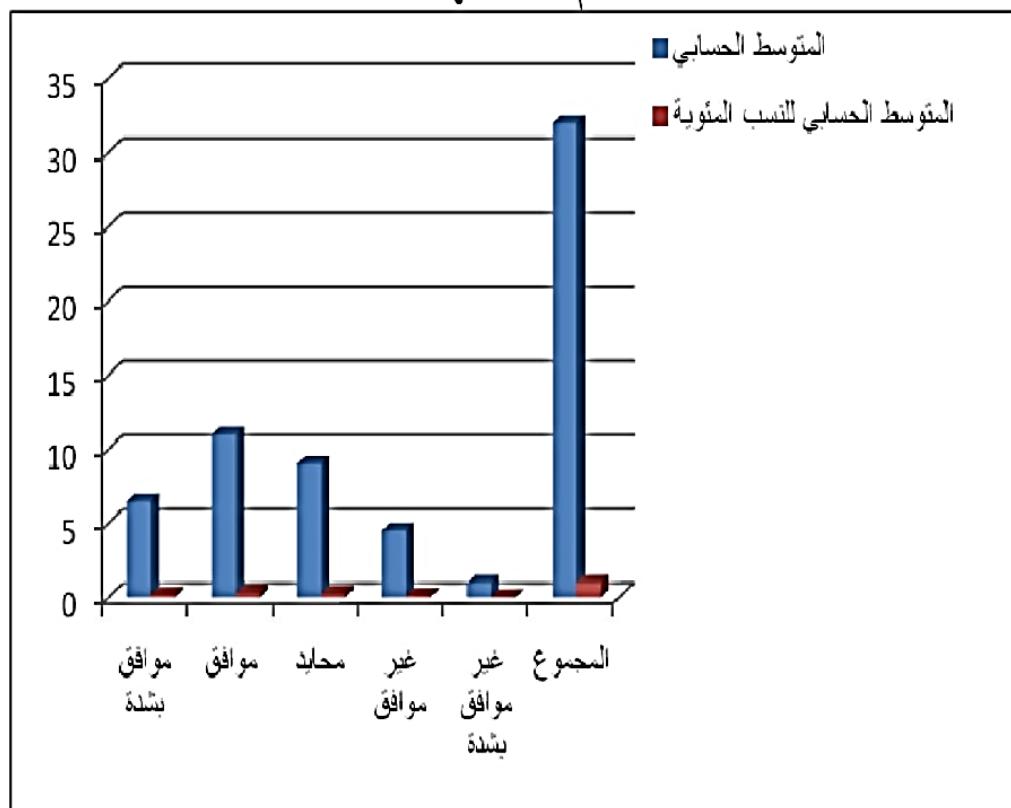
المجدول رقم (10) : لا تؤثر الخصخصة على البطالة في المجتمع وعلى عدد العاملين في الشركة التي تم

خصخصتها

المتوسط الحسابي للنسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الفقرتين 4 و 5
20.310	6.5	موافق بشدة
34.380	11	موافق
28.120	9	محايد
14.060	4.5	غير موافق
3.13	1	غير موافق بشدة
100	32	المجموع

يشير المجدول أعلاه إلى وجود تأثير للخصوصة على البطالة في المجتمع وعلى عدد العاملين في الشركة التي تم خصخصتها، حيث بلغ عدد الموافقين بشدة والموافقين على هذا التأثير من أفراد العينة (17.5) فرد وبنسبة (54.690%) في حين بلغ عدد المحايدين وغير موافقين والغير موافقين بشدة على تأثير الخصخصة على البطالة في المجتمع وعلى عدد العاملين في الشركة التي تم خصخصتها (14.5) فرد وبنسبة (45.310%) من أفراد عينة الدراسة وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الرابعة للدراسة والتي تنص على (لا تؤثر الخصخصة على البطالة في المجتمع وعلى عدد العاملين في الشركة التي تم خصخصتها)، ونقبل الفرضية البديلة (وجود تأثير للخصوصة على البطالة في المجتمع وعلى عدد العاملين في الشركة التي تم خصخصتها).

الشكل البياني رقم (8) : لا تؤثر الخصخصة على البطالة في المجتمع وعلى عدد العاملين في الشركة التي تم خصخصتها.



النتائج والوصيات

نتائج البحث:

» هناك تأثير للخصوصة على ارتفاع مستوى الرفاه لدى العاملين فيها؛ من خلال زيادة في مستوى الدخل لدى الفرد وإقبال العاملين لديها على شراء السلع الكمالية وزيادة النشاط السياحي لدى العاملين بالإضافة إلى تغيير النمط السكني لدى العاملين مع زيادة في رفع مستوى أئمة المكاتب لدى العاملين فيها وأخيراً زيادة معدل دوران العمالة.

» هناك تأثير للخصوصة على ارتفاع الأرباح لشركة الإسمنت الأردنية التي تم خصخصتها؛ وذلك من خلال مساهمتها في تطوير معدات الإنتاج وتغيير طرق معالجة المدخلات والمساهمة في إيجاد بيئة سليمة للعاملين بالإضافة إلى التخلص من الآثار البيئية السلبية على المجتمع الحيط والتوجه في المنتجات والأسوق وإيجاد صناعات مكملة للنشاط الرئيسي الخاص بها والردد في الشركات التي تم خصخصتها بإدارات جديدة وأخيراً المساهمة في زيادة الأرباح وزيادة الأسعار لدى منتجات الشركات التي تم خصخصتها.

المبحث الرابع

اولاً: الاستنتاجات:

- ١- تبين لنا من خلال بحثنا الموضوع بأن الخصخصة تعني التحول الكلي او الجزئي في ملكية وادارة الفعاليات الاقتصادية التي تملكها الدول الى القطاع الخاص فان ذلك الوضع يقتضي بالضرورة.
٢- أن نفرق بين مفهوم الملكية العامة والملكية الخاصة .
٣- لقد أسهم القطاع العام أسهاماً كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعي بالبلاد النامية منذ الخمسينيات
٤- ان اسباب تعثر هذا القطاع في كثير منها يرجع الى الحكومة التي زجت به في تحقيق اهداف متعددة كانت فرصة سانحة في ظلها .
٥- أن ساءت الادارة واصبح ينظر الى هذا القطاع بأنه عجز عن تحقيق التنمية وهو افتراض تجارب اخرى ناجحة للقطاع العام كما في دول جنوب شرق آسيا.
٦- القطاع العام والقطاع الخاص سيظلان يعملان في المجمعات النامية بصورة تكاملية وتتفاصلية سعيًا وراء تحسينات في الأداء والجودة في الانتاج السلع والخدمات.

ثانياً: التوصيات :

- ١- ان قيام البلدان النامية في تنفيذ البرامج الوطنية للشخصية يجب ان يقترن عملياً بالإصلاحات الاقتصادية والمالية والادارية اضافة الى خلق المناخ الاقتصادي والتشريعي المناسب بما يتلاءم مع فلسفة الدولة ويتماشى موضوعياً.
- ٢- لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة المواطنين وتعود بالنفع الى الجميع وعلى مستوى شرائح المجتمع كافة.
- ٣- تعتقد بان على الدولة النامية بضرورة الابتعاد عن الوصفات الاقتصادية الجاهزة مثلما هو الحال في النماذج المستنسخة من صندوق النقد والبنك الدوليين وذلك لأن الاوضاع الداخلية لكل دولة نامية تختلف من حيث الخصائص والسمات عن البلدان الأخرى .
- ٤- ان توحدت في العموميات ولكن تضمن الدولة نجاح نظام الشخصية وديموسية وتحقيقه لمصالح الشعب يجب ان تراعي بذلك خصوصيات الوضع الداخلي من حيث الموارد البشرية والموارد الطبيعية والثروات الاقتصادية الأخرى والتي دون أي شك تختلف من بلد إلى آخر.
- ٥- ضرورة توفر القدرة والقوة لدى الدولة في وضع السياسات العامة المناسبة لتوجيهات الجديدة وضمان تنفيذ تلك من الناحية النظرية لأن الامر يستلزم قيامها بالدخول في عمليات في معرك نظام الشخصية وهذا يقتضي وجود تشريعات اقتصادية

وقانونية تتلاءم مع ظروف هذه الدولة ومن ثم توفر الادارة العامة على تنفيذ هذه التشريعات والمبادئ القانونية بما يحقق اهداف وطلبات سياسية الدولة الاقتصادية بوجه عام يؤمن حماية اطراف المعادلة الاقتصادية وهما (المنتج والمستهلك).

٦- السعي لتوفير اسواق راس المال بما يؤمن استيعاب المنشآة | والمؤسسات المعروضة للشخصية مع ضمان بيع أسهم وسندات تلك المنشآة أو الشركات المساهمة بسهولة وشفافية بما يوفر الثقة والاطمئنان وتجنب مواطنى البلد الوقوع في ايدي اصحاب النفوس الضعيفة والمتطرفين على الاقتصاد الذين يسعون للحصول على الأرباح غير القانونية بطرق ملتوية وان افعالهم هذه ذات نتائج عقيمة ومردودات سلبية على الاقتصاد والبلد.

٧- التعامل مع الاستثمارات الأجنبية بالطريقة تتضمن الاستفادة منها الى اقصى حد ممكن ويتوجب البلد من هيمنة الاحتكارات الأجنبية وذلك عن طريق تشريع القوانين وايجاد الضوابط الاقتصادية التي تحدد بصورة واضحة من نية تلك الاستثمارات.

المصادر والمراجع

اولاً: الكتب العربية :-

- (١) استيف هانكي ، تحول الملكية العامة إلى القطاع الخاص، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٠م.
- (٢) انطوان الناشف، الخخصصة، التخصيص مفهوم جديد فكرة الدولة ودورها في المرافق العامة، ط١، ٢٠٠٠ ، بيروت لبنان.
- (٣) ايهاب الدسوقي، التخصيصية، والاصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠ .
- (٤) ثابت نحمده عبد الحميد، ترويج قضایا الخخصة تجارب عالمية) بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي مكة المكرمة، جامعة ام القرى، ٢٠٠٣
- (٥) دردهال رياض، وال حاج حسن، حول طرق الخخصة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت
- (٦) خضر احسان، خخصة البنية التحتية، سلسلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثامن عشر، حزيران ، ٢٠٠٣ .
- (٧) سعيد النجار، التخصيصية والتحسيفات الهيكلية، صندوق النقد الدولي، ١٩٨٨ .
- (٨) السعيد فرات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠ .
- (٩) عبد الرحيم الريح، استراتيجية الخخصة في العالم، مجلة ابوظبي الاقتصادية، مجلة تصدر عن غرفة التجارة والصناعة، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد ٢٢١٦ ، ٢٠١٤ .
- (١٠) عبده محمد فاضل الريعي، الخخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، ط١، عمر ٢٠٠٤ م .
- (١١) فالح ابو عامرية، الخخصة وتأثيراتها الاقتصادية، ط١، ٢٠٠٨ ، عمان .
- (١٢) منير ابراهيم ، الخخصة خلاصة التجارة العالمية، ط١، ٢٠٠٤ .

(١٣) هندي منير، (التجربة المصرية في الخصخصة) التحول إلى القطاع الخاص، تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩٦.

ثانياً: - م الواقع النت :-

(١) كريم هيثم، الخصخصة مبرراتها في الاقتصاد العراقي وشروط صندوق النقد الدولي، جريدة الصباح، افاق استراتيجية، ٢٠٠٥ عن الموضع :

<http://www.alsbaah.com/paper.php>.

(٢) التجارة الحرة، الخصخصة، المفهوم والأهداف والمبررات الاقتصادية عن الموضع .<http://iraq.iamerbcci.org>

ثالثاً: الوزارات والمديريات والمنظمات :-

١- البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم سنة ١٩٨٨م.

رابعاً: الكتب الأجنبية :-

- 1) Stein, H. (1992).De-industrialization, Adjustment, The World Bank and the Africa, World Dev. Vol.20, No.1. Ap. 83- 95.Great Britain.
- 2) Vickers , J . And Yamow , G.(1985),Privatization and the National Monopolies , Public Policy Center ,London.

ملحق



جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
الدراسات الاولية

الاستاذ الفاضل
تحية طيبة ...
المحترم

يروم الباحث القيام بدراسة تهدف الى التعرف (الشخصية واثارها على الدول النامية)
ولتحقيق هذا البحث يجب توزيع الاستبانة على نخبة من الفراد والمؤسسات المجتمعية لمعرفة
نتائج هذا الاستبانة.

ويود الباحث الافادة من آرائكم ومقرراتكم السديدة في الحكم على مدى صلاحية الشخصية
واثارها على الدول النامية واقتراح التعديل الملائم
مع فائق الشكر والامتنان

الباحث

ابراهيم فاضل حساني

الفقرات	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	محайд	ت
اعتقد ان خصخصة الشركة ساهمت في رفع مستوى الدخل لدى الفرد.				✓		١.